ماهية[1] السياق

اعداد

خالد خميس طلبة

د/محمد السيد الدسوقى

الملخص

يُجِدُّ البحثُ لإثباتِ ماهيَّةِ السياقِ، وإدراكِ حدِّه الذي يستجيب لتعريفه مهما تعدَّدت أنواعُه، ومهامُّه، ومؤدَّاه، ويكونُ الحدُّ للسياقِ كحدِّ الإنسانِ بكونِه (حيوانًا ناطقًا)، إذ يتَّفِقُ له كلُّ إنسانٍ، ولا يُخالفُه فردٌ من أفرادِه، بل يندرجُ تحته، ويفتقرُ في العبارة عنه إليه، ومن ثمَّ فالحاجةُ إلى حدِّ السياقِ كالحاجة إلى حدِّ كلِّ ذاتٍ، لتستقلَّ بذاتها كُنهًا وماهيَّةً، ثمَّ يُشارُ إلى أفرادِه مهما تشعَّبن وبان فردٌ عن صاحبه، ومهما اختلفنَ إشارةً واحدة، كما لو اجتمع ألف إنسانٍ مختلفِ الحالِ والصفة، وكان الخلاف مُعتَدًّا في الإشارة إليهم، فتبقى الأحوالُ والصفات مانعةً عن الإشارة الواحدة، خاصَّةً إذا اجتمع الحال وضدّها، والصفةُ وضدُّها، كسعيدٍ وحزينٍ، ورجلٍ وامرأةٍ، و أبيض وأسود، والجميعُ حاضرٌ في مجتمعهم، فيبقى لزامًا السكوت عن الأحوالِ والصفات، ويأرزا إلى أفرادِهما، ليتولَّى (إنسانٌ) مهمَّته، فيتولَّى التعريفَ صاحبُه، ويشارُ إلى الألفِ بكلمةٍ واحدة.

ومن ثمَّ فإنَّ البحث جدَّ إلى تعريف السياق بكنهه وماهيَّته، وبكلمةٍ إذا أُطلِقَت دلَّت على مجموعِه، مهمَّا تشعَّب، ومهما تعددت صفاتُه وأحوالُه، حتى ليبقى تعريفه بها مُفتقرًا إلى إطالةٍ لا نهايةَ لها، ولو لزمَ البحثُ أصلَه لأغناه في تعريفه كلمةٌ واحدة.

وهذا عرضٌ موجزٌ للحدودِ التي حدَّ بها البلاغيُّون والأصوليُّون السياقَ، وجميعها أصابَ حالًا أو صفةً استقرَّت له، غيرَ أنَّهنَّ لا يصلُحنَ حدًّا إذا أُريدَ بالواحدِ منهنَّ شمولَ جنسه، وتعريفَ كُنهه.

وقد جدَّ البحث من أجلِ أن يصلَ إلى حدِّه.

وحدُّ السياق: (كلُّ ثابتٍ يُحتَكَمُ إليه لإثبات صحةِ قضية).

الكلمات المفتاحية : ماهية السياق – انواعه – مهامة

---

[1] - "ماهية الشيء :ما به الشيء هو هو، وهي من حيث هي هي." (التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط 1، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ص 195).

- و "حقيقة الشيء :ما به الشيء هو هو، كالحيوان الناطق للإنسان بخلاف مثل :الضاحك، والكاتب، مما يمكن تصور الإنسان بدونه، وقد يقال :إن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه: حقيقة، وبامتياز تشخصه :هوية، ومع قطع النظر عن ذلك :ماهية".. المصدر السابق، ص 90.

- و " الْحَد :هُوَ القَوْل الدَّال على مَاهِيَّة الشَّيْء، وَقيل :إنَّه قَول دَال على مَا بِهِ الشَّيْء هُوَ مَا هُوَ، وَقيل :هُوَ قَول يقوم مقَام الِاسْم فِي الدّلَالَة على الْمَاهِيّة." (معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق/ أ. د محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م، ص 34).

و " ماهيَّةُ الشَّيء :كُنْهُهُ وحقيقتُه "الوجود يسبق الماهيَّة."، (معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل، ط 1، عالم الكتب، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ج 3، ص 142.)

Abstract : What is the context? Research is intensifying to prove the nature of the context, and to understand its limit that responds to its definition, no matter how many its types, tasks, and implications are. The limit of the context is like the limit of a human being as a (speaking animal), as every human being agrees with it, and no individual of its **individuals differs from it, but rather falls under it, and lacks it in** expressing it. Hence, the need for the limit of the context is like the need for the limit of every self, to be independent in its essence and nature, then its individuals are referred to, no matter how branched they are and how distinct an individual is from its companion, and no matter how different they are, with a single indication, As if a thousand people of different conditions and characteristics were gathered, and the difference was significant in referring to them, then the conditions and characteristics remain preventing a single reference, especially if the condition and its opposite, and the characteristic and its opposite, such as happy and sad, man and woman, white and black, and all are present in their society, then it remains necessary to remain silent about the conditions and characteristics, and refer to their individuals, so that (a person) takes on his task, and its owner takes on the definition, and the thousand are referred to with one word. Hence, the research is serious about defining the context with its essence and nature, and with a word that, if it is released, indicates its entirety, no matter how branched it is, and no matter how many its characteristics and conditions are, so that its definition with it remains in need of endless extension, and if the research adhered to its origin, a single word would suffice in defining it. This is a brief presentation of the limits that rhetoricians and legal theorists have set for context, all of which have affected a state or a characteristic that has been established for it, but they are not suitable as a limit if one of them is intended to include its type and define its essence.

Research has been intensive in order to reach its limit.

The limit of context: (“Context is any fixed element used to establish the validity of a proposition.”).

KEY words : The nature of the context - its types - its tasks

المقدمة

جدَّ البحث للتوصل إلى تعريف ماهية السياق، ولزم البحث أن ينقسم مباحث على النحو التالي:

- مفاهيم السياق السابقة.

ويدرس فيه البحثُ المفاهيم التي اجتهد فيها العلماء الأوائلُ لتعريف السياق، والذي أدَّى كل تعريفٍ منها حدَّه، وإيضاح ما جاء من أجله، غير أنَّه لا يعدوا أن يكونَ حدَّ عَرَضٍ، أو حالٍ، أو صفةٍ، أونوعٍ، أو دورٍ مما يؤدِّيه السياق.

- أنواع السياق.

ويذكرُها البحثُ لإيضاح تنوع السياق تنوعًا شديد التداخلِ والتكاملِ، حتى أنَّ البحث جدَّ من أجل أن يرسُمَ له مخططًا بيانيًا، فتعذَّر ذلك على الباحثِ، ومن ثمَّ فقد استعاضَ بمعادلَةٍ قيميَّةٍ استطاعت أن تعبِّر عن مقتضيات النصِّ في إيصال القصدِ، ونسبة هذا الاقتضاء من جهتي الاتساع والانقباض.

- دورها في الدلالة على القصد وحمايته.

وقد صنَّف البحثُ السياق من جهتي الإيماض بالدلالة، وفرض حراساتٍ على القصد.

- تعريف البحث للسياق.

وقد تخيَّر البحث بعد طولِ دراسة تعريفًا يدلُّ على كُنه السياق ومادَّتِه وعلى الجهة التي لا يكون سياقًا إلا بها، فالسياق قدَّمه البحث على أنَّه كل ثابتٍ يُحتكَمُ إليه للفصلِ في صحَّةِ قضيَّةٍ. إذ لا يُعَدُّ السياقُ سياقًا إلا إذا كان (ثابتًا)، وثباته في كونه مرجعيَّةً يُحتكمُ إليها للفصلِ في المتغيرات.

ولزمَ دراسةُ ما سبق للدلالة على أن ما وردَ من مفاهيم كانت لأعراضٍ تعرِض للسياق، أو للازمةٍ من لوازمه، أو متعلقةً بنوع دون البقية، أو بدور دون غيرِه.

وأما الأصل الذي هو مدار السياقات، والذي يعمُّ إذا ذُكِر جميعَ جنسه، ويبقى علمًا عليه فقد ورد ذكرُه آنفًا.

مفاهيم السياق السابقة

ويعرض البحث فيما يلي لما جاء في بحوث العلماء من مفاهيم السياق:

السياق هو قصدُ المتكلمِ.[1]

وهذهِ عبارةٌ يردُّها ظاهرُها لأوَّلِ وهلةٍ، استدلالًا بأنَّ السياق هو ما ساق إلى القصد،[2] و(ما) بمعناها المعجمي الذي يدلّ على عموم الجنس، أي (كلُّ شيءٍ ساقَ إلى القصد).

وبالرغم من أنَّ الدراسةَ ستعرضُ إلى مفاهيمِ السياق المتعددة؛ لتعدُّدِ مشارب السياق ودقة مداخله، وتسَرُّبه إلى وجوهِ بيانٍ عديدةٍ لا تنفذُ الدلالةُ إلا منها، فإنَّ البحثَ لجأ إلى هذ التعريفِ السابقِ لجوءَ ضرورةٍ؛ لتشعُّبِ مفهومِ السياقِ، وتشابُكِ أفرادِهِ تشابكًا شديدَ التداخُلِ والتكاملِ، ولجوءَ إيجازٍ؛ بتعريفِ السياقِ بمُنْجَزِه؛ وهو القصد، إذ إنَّ جميعَ ما ورد من تعريفاتٍ، وسنعرض لها، لا تخلو من أن يكون مفاد السياقِ فيها بلوغَ القصدِ، هكذا إذا قُبِلَ التعريف السابق فقد أوجز البحثُ إذًا كل تعريف للسياق بجامعه؛ (السياق هو القصد)، ولا بأسَ إن أردتُ أن أرى النهرَ كلَّه أن أقفَ أيامًا طوالاً عند المصبّ.

1- السياق ما سيق الكلام من أجله.

ويعتدُّ البحث تعريفَ العطار في حاشيته: " السياق ما سيق الكلام من أجله "[3]

اعتدادَ فردٍ من تمام، لا اعتدادَ تمام، وذلك على إحدى محملين:

الأول: هو ما سبق ذكره من اعتبارِ تعريفِ السياقِ بمنجزِهِ.

والمحمل الثاني: هو أنَّ قصدَ المتكلمِ يكون حاكمًا على مدلول اللفظ، وموجهًا له، ولا يكون توجيهُهُ هذا إلا بضابطٍ، والضابط هو اعتمادُ توجيهِ القصدِ لمدلولِ اللفظ على قرائن.

وبهذا يصيرُ منتوج اللفظ الدلالي هو منتوج معادلة بني اللفظُ فيها على محمل القصدِ، وبني القصدُ فيها على محملِ القرائن، إلا أنها تفشلُ في أداءِ المعنى؛ لقصور اللفظِ عنه، فتُعادُ المعادلةُ عكسيًا لإنتاج القصدِ بالحديثِ عنه، وإعادةِ إنتاجِه عبر صياغاتٍ عدَّة، وهذا محملٌ خارجٌ من مجالِ هذه الدراسة؛ لأنَّ الكلامَ الذي يوجهه قصدُ المتكلمِ لا يكونُ إلا كلامًا مردودًا؛ لم يُبِنْ، فاحتاجَ السامعُ منه إلى واسطةٍ تحيلُه إلى إدراكِ المقصود، قد يصلُ في حينٍ إلى نفي ما قيل ومقصودِه، وإثباتِ كلامٍ آخرَ يحيلُ إلى المقصودِ، ولا يكون هذا إلا من عاجزٍ عن الإبانة.

---

[1] ينظر: دلالة السياق، ردة بن ردة بن ضيف الله الطلحي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، ص44، 45.

[2] ينظر أصول السرخسي، بو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند، ج1، ص 164.

[3] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر الساعدي، ط1، مركز صالح بن صالح الثقافي، 1407 هـ، ص10.

وذلك من أجل أنَّ صحيحَ الكلام هو ما أبان لفظه أو سياقه عنه، وفي الحالين يجب أن يكون اللفظ والسياق حاضرين تمامَ الحضورِ، وتكون المناورة في الحضور والغيابِ متكافئةً تمامِ التكافؤِ؛ فإذا غاب لفظٌ حضرَ سياقُه، وإذا غاب سياقٌ حضرَ لفظُه، وكلاهما يوجه السامعَ إلى المقصود.

ولذا فاعتداد تعريف العطَّارِ لا يكون إلا على محملِ تعريفِ السياقِ باعتبارِ منجزِهِ، وهو (القصد).

2- سياق الكلام.

باعتداد ما ذكره ابن جُزَي؛ قال: " السادسُ؛ أن يشهدَ بصحة القولِ سياقُ الكلام، يدلُّ عليه ما قبله أو ما بعده."[1]

ويرى البحثُ أنَّ المقصودَ بصحة القولِ في كلامه السابقِ صحةَ القصدِ أو صحةَ التأويل، وأنَّ المقصودَ بسياقِ الكلامِ هو حضورُ كلامٍ يسوقُ إلى التأويل المطروح، أو ما يفهم من مقاصد.

ويرى البحثُ أنَّ حضورَ كلامٍ ينصُّ على القصدِ، ويقرُّ بصحته هو حضورٌ لأمرين: - حضورٌ لمنظومٍ، - وحضورٌ لضوابطه، وعلى هذا فإنَّ حضور الدالِّ هو حضورٌ للواسطة المُبينةِ عن القصدِ، وحضورَ الضوابطِ الحاكمةِ على منظوم الكلامِ، هو حضورٌ لموجِّهات الدلالة.

ويسوق البحثُ هذا المثالَ وهو قوله تعالى: " فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا، فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا "[2] شاهدًا على ما ذهبَ إليه: قال الشنقيطي رحمه الله، مرجِّحًا لأحدِ قولين: فيمن نادى مريمَ بعد أن جاءها المخاضُ إلى جذعِ النخلةِ؛ أجبريلُ؟ أم عيسى؟، قال: " أظهرُ القولينِ عندي: أنَّ الذي ناداها هو ابنها عيسى .... ."[3]

وسبب الترجيح عند الإمامِ " أنَّ الضمير يرجع إلى أقربِ مذكور إلا بدليلٍ صارفٍ عن ذلك يجب الرجوع إليه، وأقربُ مذكورٍ في الآية هو عيسى لا جبريل، لأنَّ الله قال: " فحملته " يعني عيسى، " فانتبذت به "؛ أي بعيسى، ثمَّ قال بعده: " فناداها "، فالذي يظهر ويتبادر من السياق أنه عيسى."[4]

يرى البحث أنَّ حضورَ النصَّ وحده لم يكفِ، إذ إنَّ العلماءَ اختلفوا مع وجود النص، فكان لزامًا أن يناور مع النصِّ على صدق التأويلِ ضوابطُه، وكان الضابط فيما سبق حُكمًا يشهد به مألوفُ كلامِ العرب وطبيعةٌ فيه، وهو عود الضمير على أقرب مذكور[5].

ومن ثمَّ فإنَّ سياقَ الكلامِ مدعومًا بأحكامِ وضوابط ضمِّ الكلمِ بعضِه إلى بعض، كلاهُما يناور من أجلِ توجيه الدلالة إلى أقربِ قصدٍ أراده المتكلم.

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي، تحقيق، محمد اليونسي، إبراهيم عطوة، دار أم القرى، ج1، ص9.
[2] سورة مريم، آية: 23، 24.
[3] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، 1413 هـ، ج4، ص266.
[4] المصدر نفسه، ج4، ص266.
[5] الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤ م، ج 2، ص 337.

أنواع السياق.

قد جمع أولمان العديد من أنواع السياق في فقرته التعريفية له إذ يقول: " وكلمة (context) قد استعملت حديثا فى معانٍ مختلفة ، والمعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي ، أي : النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم، بأوسع معاني هذه العبارة ، إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها، والكتاب كله ، كما ينبغي أن يشمل - بوجه من الوجوه - كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تُنْطَقُ فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن."[1]

أولاً: السياق اللغوي.

وينقسم سياقاتٍ عدةً:

(1)

السياق الصوتي.

تتسم اللغة بحساسيةٍ شديدة لكلِّ ما يطرأ عليها من تغييراتٍ، ولو كانت على مستوى الاستجابة لتغيُّرِ حركة.

و" لقد تعرض التراثُ العربي لعدَّةِ أبعادٍ في رصدِ الوظيفة الصوتية؛ منها ما يتعلَّقُ بالدرسِ اللُّغَويّ الخالص، ومنها ما يتعلَّق بوظيفةِ الصوت في إنتاج الدلالة."[2]

فمن ذلك:

- سياقٌ صوتيٌّ تستدعيه بلاغةُ النصّ؛ وهو اقتضاءُ النصِّ نظامًا صوتيًّا قائمًا على اجتنابِ تنافرِ الحروفِ، وكلِّ ظاهرةٍ صوتيَّةٍ تؤدِّي إلى الثقلِ في النطق.
- وما اشتهر عند اللُّغويّين بقضيَّةِ (زيادةُ المبنى زيادةٌ في المعنى)[3]، وزيادة المبنى عندهم تكون جراءَ زيادةِ حركةٍ، كالـ (الفتحة)، كما في (قَتَلَ) (قَاتِلٌ)، أو زيادة مقطعٍ، مثل: (أ) في (خَرَجَ) (أَخْرَجَ)، أو كلاهما، مثل: (ت + الفتح) = (تَ) + (الفتح الذي أُضيف لمثله فصارَ مدًّا بالألف) في (تَقَاتَلَ)، أو بتغييرِ أصواتِ الكلمة، نحو: (قَتَلَ) – (قُتِلَ)، ومن ثمَّ تُمثِّلُ الحركةُ أو المقطعُ اللذان لم يكملا لفظًا دالًّا، يمثِّلان (دالًّا مصاحبًا أو موجِّهًا) لدلالة اللفظِ الأصلِ، (الدالّ المستقلّ)؛ ومن ثمَّ فإنَّ أيَّ تشكُّلاتٍ صوتيَّةٍ بزيادةٍ أو بسلبٍ يلزمُها تغيُّرٌ في المعنى، وكلُّ ما مضى لا يكون إلا إذا كانَ أصلٌ يقبلُ تشكُّلاتٍ صوتيَّةٍ، (زيادة حركةٍ، أو تغيُّرُها، أو إضافة مقطعٍ أو أكثر).

1- (دالٌّ) لأنه يتَحمَّلُ دلالة تامَّةً يُسْتدعى حضورُها بحضورِه
2- و (مصاحبٌ) لأنَّها لا تُسْتدعى مُستقلةً.
3- و (موجِّهًا)؛ لأنَّه يزيدُ معنى الدالِّ، أو يحكمُ بانصرافِ دلالته الأصلية إلى دلالةٍ أخرى تكونُ الدلالةُ الأصليةُ أصلُها، مثل (قَتَلَ – قَاتَلَ)؛ فـ (قَاتَلَ) معناها حدوثُ تشارُكٍ لإرادة القتلِ

---

[1] دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه: د/ كمال محمد بشير، مكتبة الشباب، الأردن، ص 57.

[2] مقدمة في نظرية البلاغة النبوية، السياق وتوجيه دلالة النص، للأستاذ الدكتور/ عيد بلبع، ط1، بلنسية للنشر والتوزيع، 1429 -2008. ص 142.

[3] المصدر السابق، ج 3، ص 271

ومحاولتِه[1]، وبالرغم من أنَّ القتلَ[2]هو المعنى الأصليُّ لـ (قتل)، وهو الإماتةُ بضربٍ أو بحجرٍ[3]، إلَّا أنَّ اللفظَ (قَاتَلَ) لا يدلُّ عليه إلا بقرينة؛ ومن ثمَّ فإنَّ هذا الصوتَ الدالَّ قد وجَّه الدلالةَ من القتل إلى محاولته.

- سياقٌ موجِّهٌ وحامٍ، وهو علامة الإعراب.

وهو ما أكد عليه ابنُ فارس[4] وقد ساق أمثلة على كون علامة الإعراب موجِّهةً للمقاصدِ، وحارسةً عليها، فهي أحدُ طريقتين تعينان المرسِلَ على (إفهام) المرسَلِ إليه، وتمييز مراده، يقول في: " باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفَهم من السامع:

يقع ذلك بين المتخاطبيْن من وجهين: أحدهما الإعراب، والآخر التصّريف.

فأمّا الإعراب فبه تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلاً لو قال: "ما أحسنْ زيدْ" غيرَ معرب أو "ضربَ عمرْ زيد" غير معرب لم يوقَف على مراده. فإن قال: "ما أحسنَ زيداً" أو "ما أحسنُ زيدِ" أو "ما أحسنَ زيدٌ" أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده."[5]

(2) السياق المعجمي.

وهو أحد المرجعيَّات السياقيَّة التي يُقاسُ على ثوابتها، ويُحتكمُ إليها.

ونجاحُ المعجمِ كامنٌ في صدقِ أصالة الدلالات المعجميّة لمفردات اللغة، وفي التصريح بأنَّ ما دونَها مجازيّة.

والمعجم أصلُ عملِه أن يبينَ أصلَ الدلالة لكلِّ مفردةٍ دالَّةٍ، وقد يستقصيَ الدلالات التي استطاعت الدالّة بصوارف اللغة المتعددة أن تنصرفَ إليها بجامعٍ في مجتمعِ النصّ.

ويؤكِّد ما ذهب إليه البحث من أنَّ حقيقة عمل المعجم إثبات أصول الدوالِّ، إيذانًا بأنَّ ما دونَ الأصول من دلالات فهي مجازيَّةٍ، وأنَّ ما تفرَّع عليها من ذلك فهي أصله، يؤكِّد جميعَ ذلك ما ذهب إليه ابن يعيشٍ النحوي، يقول: " الوجه والقياس الذي يجب عليه الكلام، أن يكونَ بإزاء كلِّ معنىً لفظٌ يختصُّ به، ولا يشركه فيه غيره، فتنفصل المعاني بالألفاظ ولا تلتبس."[6]

---

[1] - لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، ط3، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، ج 11، ص 549.

[2] المصدر السابق، ج 11، ص 547.

[3] المصدر السابق، ج 11، ص 547.

[4] ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، ط 1، محمد علي بيضون، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م، ص 43.

[5] المصدر السابق، ص 143.

[6] شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ط 1، المكتبة العربية بحلب، 1393 ه، 1973 م، ص 96.

3-السياق النحويّ.

السياق النحويّ هو أحد الثوابت السياقيَّة التي يُحتكم إليها في معرفة الدلالة، وهو المادة التفاعلية التي تمدُّ مادةَ الكلامِ بعلاقات الضمّ، العلاقات التي تتحولُ بها أفرادُ الكلام ذوات الدلالات المستقلة إلى مركبات لُغويَّة ذوات دلالاتٍ مركبة، تصل مباينةُ مركبات مادتها لأفرادها حدًّا لا يمكن تفسيره إلا بالقدرة على تفسير العلاقات التي نشأت في تراكيبها بينَ أفرادِ مادَّتِها

يقولُ عبد القاهر: " واعلمْ أنَّ مَثَلَ واضِعِ الكلام مثَلُ مَنْ يأخذ قطعًا من الذهب أو الفضةِ؛ فيُذيبُ بعضَها في بعضٍ حتى تَصير قطعةً واحدةً. وذلك أنك إذا قلتَ: (ضربَ زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ ضَرْباً شديداً تأديباً له)، فإنكَ تَحصُل من مجموعِ هذهِ الكَلِم كلِّها على مفهومٍ، هو معنًى واحدٌ لا عدَّةُ معانٍ، كما يتوهَّمُه الناسُ. وذلَك لأنك لم تَأْتِ بهذه الكَلِمِ لِتُفيدَهُ أنْفُسَ معانيها، وإنما جئتَ بها لتُفيدَه وجوهَ التعلُّق التي بينَ الفعلِ الذي هو "ضرَب"، وبينَ ما عُمِلَ فيه، والأحكامُ التي هي محصولُ التعلُّق."[1]

(4)السياق البلاغي:

هذا السياق يمثل القدرة على الانتخاب والتخيُّر، انتخابِ وجهٍ نحويّ لتركيب مادة الكلام على غيره من الوجوه، وتثبت براعة النصّ في إصابة الوجوه النحوية الأمثلِ لكلِّ كلمةٍ من بين وجوهٍ نحويةٍ أخرى متعدِّدةٍ وصائبة، ولكن مناط البلاغة هنا لا يقاسُ بالصائب وإنما يقاسُ بالأصوب، ويُنتَقَصُ النصُّ بلاغيًا إذا انتُخِبَ له وجهٌ نحويٌّ جيّدٌ إذا كان في وجوهِ النحوِ الممكنة لكلمةٍ وجهٌ نحويٌّ أجودَ منه في أداء المعنى واستيفائه.

يقول عبد القاهر الجرجاني: " اعلم أنْ ليسَ (النظمُ) إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ (علمُ النحو)، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها.

وذلك أنَّا لا نَعلم شيئاً يبتغيهِ الناظمُ بنَظْمه غيرَ أنَ ينظرَ في وُجوهِ كلِّ بابٍ وفُروقهِ، فينظرَ في "الخبرِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: (زيدٌ منطلقٌ) و (زيدٌ يَنطلِقُ)، و (ينطلِقُ زيدٌ) و (منطلِقٌ زيدٌ)، و (زيدٌ المُنطلِقُ) و (المنطلِقُ زيدٌ) و (زيدٌ هوَ المنطلقُ)، و(زيدٌ هو منطلِقٌ).

وفي (الشرطِ والجزاء) إلى الوجوه التي تَراها في قولك: (إنْ تَخْرُجْ أَخرجْ) و (إنْ خرجْتَ خرجْتُ) و (إن تخرجْ فأنا خارجٌ) و (أنا خارجٌ إن خرجتَ) و (أنا إنْ خرجْتَ خارجٌ) .....

هذا هو السَّبيل، فلستَ بواجدٍ شيئاً يَرجِعُ صوابهُ إنْ كان صواباً وخَطؤهُ إن كانَ خطأً، إلى (النَّظْم)، ويَدخلُ تحت هذا الاسم، إلا وهو معنىً من معاني النحوِ قد أُصيب به موضِعُه، وَوُضِعَ في حقه أو عُومِلَ بخلافِ هذه المعاملة، فأزيلَ عن موضعهِ، واستُعمِل في غيرِ ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه، أو وُصف بمزيةٍ وفضلٍ فيه، إلاَّ وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصحَّةِ وذلك

[1] المصدر السابق، ص 112، 113.

الفسادِ وتلكَ المزيةِ وذلك الفضلِ، إلى معاني النَّحو وأحكامه، ووَجْدتَه يَدْخل في أصلٍ من أصولهِ، ويتَّصلُ ببابٍ من أبوابه."[1]

(5)السياق غير اللغوي (الخارجي) - (Non Linguistic Context)

" وهو المتعلِّقُ بمجموعةٍ من الظروف والملابسات والعناصر الخارجيَّة غير اللغوية ".[2]

- **دورها في الدلالة على القصد وحمايته.**

دلَّ ما سبق إذًا على أنَّ السياقين اللغويَّ، وغيرَ اللغويُّ أفرادٌ دالَّةٌ تتناتج دلالةُ النَّصِّ من مجموعها.

و" السياق عند ياكوبسون هو الطاقة المرجعية التي يجرى القول من فوقها، فتمثل خلفية للرسالة تمكن المتلقي من تفسير المقولة وفهمها، فالسياق إذا هو الرصيد الحضاري للقول وهو مادة تغذيته بوقود حياته وبقائه ولا تكون الرسالة بـذات وظيفة إلا إذا أسعفها السياق بأسباب ذلك ووسائله"[3]

" وموضع النص من السياق مثل موضع الكلمة من الجملة، فلا قيمة للكلمة من دون الجملة، مثلما أنه لا وجود للجملة من دون الكلمة."[4]

" إذِ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام لفظ واحد ويدخله معان أخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا دليل على المعنى المراد إلا الأمور الخارجة، وعمادها مقتضيات الأحوال، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل من هذا النمط."[5]

و"السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَ نتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[6]،كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير"[7]

وما سبق يدلُّ على أهمية السياق في استنطاقِ النصِّ، وفي توجيه الدلالة، بل في اعتباره مُعايِرًا لمقادير دلالات مفردات الكلام التي تتبني بها صورةُ الدلالة النهائيَّةِ للمركب، مؤذِنًا بأنَّه حالةُ وجودٍ فريدةٍ لكلِّ نصِّ تستلزمُ صناعةً جديدةً لمفردات الدوالِّ يكون السياقُ وحدَه هو المقدِّرُ لبقاء الدالَّةِ على أصلِها في إنتاج الدلالة المتعارفِ عليها، أو إنتاجِ غيرها، لتبقى الدلالات الأصليَّةُ للدوالِّ متباينةَ المقادير في النصوص المختلفة من جهة الحضورِ أو الغياب، أو مرشحةً لاكتسابِ مقاديرَ لا منتهية ما بينهما، ليسَ عبثًا وإنما في حضور سياقِ النص (حالته الخاصة، بصمته الفريدة، حياته هو لا حياة

---

[1] - دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تحقيق، محمود محمد شاكر أبو فهر، ط 3، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.، ينظر ص 82، 83.

[2] المصدر السابق، ص 131.

[3] الخطيئة والتكفير، د/ عبد الله الغذامي، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 10، 11.

[4] المرجع السابق، ص13.

[5] أصول الفقه، الشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، 2002 م، ص 209.

[6] سورة الدخان، الآية: 49.

[7] بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمّد العمران، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير (جـ ١ - ٥)، محمد أجمل الإصلاحي (جـ ١ - ٢)، جديع بن محمد الجديع (جـ ١ - ٥)، ط 5، دار عطاءات العلم، الرياض، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م، ج4، ص 1314.

غيره)، سياقٌ يُحتكمُ إليه في جميع ذلك، وهو مجموعة من الثوابت التي يجد بها السامع ضالَّته في إدراك المقصود، وثباتها أقوى من ثبات غيرها؛ لأنّها تبرر كلَّ ثابتٍ بعد دخوله في مجتمع النصِّ لماذا بقي ثابتًا أو لم يبقَ.

والنصُّ سجالٌ حضوريٌّ هو الضمير الحاضرُ للسياق الغائب، لذا فإنَّ شاهدِي السياق في غنىً تامٍّ عن إعادة إنتاجه بالنصِّ، ولا يحتاجُ إلى هذا الإنتاج إلا الغائبون، ومن ثمَّ يبقى النصُّ إعادة إنتاج لسياقٍ غائب، ويبقى الناتجُ النهائيُّ لعمليةِ الإنتاجِ رهينًا لسجالٍ بين حضورٍ وغيابٍ، حضورُ نصٍّ غاب سياقُه، أو حضورُ سياقٍ غاب نصُّه.

- **تعريف البحث للسياق.**

يؤكِّدُ البحث على أنَّ الكلامَ البليغَ كلامٌ حاضرُ اللفظِ والسياقِ، وهذا الحضورُ حضورٌ تكامُليٌّ، إذْ يتناوبُ اللفظُ والسياقُ الإيماضَ بالدلالة؛ وفرضِ إشاراتٍ واضحةٍ لحماية القصد، لذا فإنَّنا إذا افترضنا أنَّ السياقَ اللغويَّ وغيرَ اللُّغَويّ دائرتانِ تُستَدعى مُحدَّداتُ كلِّ واحدةٍ منهما بقدرٍ خصوصيَّة الخطابِ الموجَّهِ؛ فتتَّسِعانِ كلما كان الخطابُ مُخَصَّصًا، وتضيقانِ كلما كان مُعَمَّمًا.

فخطابٌ موَجَّهٌ لعمومِ أُمَّةٍ فإنَّ مُرسِلَهُ يتخيَّرُ من السياقاتِ ما اصطلحَ عليهِ أفرادُ الأمَّةِ جميعًا، فتُبينُ ضوابطُ الضمِّ ومُسلَّماتُه وما اتُّفِقَ عليه، وما اجتمعَ الاصطلاحُ عليه، وما كان في مقامِ البدائه التي يعرفُها أوَّلُ النَّاسِ وآخِرُهم بأفرادِها عن قصدِ المتكلم، وحتَّى أنَ بلاغتَه فيما بلَّغَ لتكونُ بقدرِ استغناءِ الكلامِ عن أفرادِ السياقات، وحتى أنَّ تفسيرَ الكلامِ يكون بقرائن الكلامِ نفسه، وحتى أنَّ كلَّ سؤالٍ يحتملُه الكلامُ يكونُ قد أجابه الكلامُ، وعلى هذا فإنَّ تفوَّقَ الخطابِ العام قد يكون في أنَّه يُضاءُ من تلقاءِ نفسه، وأن تكون مساهمةُ سياقِه اللُّغَويّ أسبقَ في مُكاشفتِه من سياقاتِه الخارجيَّة.

إمَّا إذا خُصِّصَ الخطابُ فخصَّ طائفةً دونَ طوائفَ، وحالًا دونَ أحوال، وبيئةً دون بيئاتٍ، وكانت له أحوالًا من التحفُّظاتِ، وغِنىً أن تفهمَه جميعُ الطبقات، عدلَ بكلِّ هذا عدولًا باللغة العامَّةِ إلى لغةٍ مخصوصةٍ استلزمَ معه أن تتَّسِعَ دائرةُ السياقاتِ غيرِ اللغويةِ؛ لتدعمَ المتلقيَ غيرَ المقصودِ في تَكَشُّفِ الدلالات المقصودةِ، وفي إعانتِه على أن يقعَ قريبًا من قصدِ المرسِلِ.

أمَّا إذا وصلَ النصُّ المُرسَلُ إلى حدِّ النصِّ المُشَفَّرِ الذي قد قَصَد به المرسِلُ مُرسَلًا إليه أو أكثرَ، واتفقا على شفرةٍ ليست كعامِّ الكلامِ الذي يُبانُ به عن قصدٍ عامّ، واصطلحا اصطلاحًا في اللغة قد يصلُ من مباينتِه للاصطلاح المُتَّفَقِ عليهِ إلى حدِّ الضدّ، فاصطلحا على الضدِّ شفرةً للقصدِ، أنَّه إذا قالَ أحضِر الأبيضَ فمعنى ذلك على اصطلاحِهم أحضِر الأسودَ، فإنَّ المُرسِلَ بهذا قد وسَّع دائرتي السياقين اللُّغَويّ وغيرِ اللغويّ، حتى أنَّ المنطوقَ لم يعد قادرًا على حملِ الدلالة للمُرسِلِ غيرِ المقصودِ بنفسه، ولا بأحكامِ ضمِّه وتركيبه، وإنما بأحكامِ المرسِلِ والمرسَلِ إليه الخاصَّة وما اصطلحا عليه، وصارت السياقاتُ غيرُ اللُّغَويَّةِ لازمةً في تبرير شفرةِ الضدِّ، وهذا لا يكون من الأصلِ، لأنَّ المُهمَّةَ الإنجازيَّةَ التي قصدها المُرسِلُ تقتضي أن يفهمَ المُرسَلُ إليه الخاصُّ قصدَه، وأن يفهمَ غيرُ الخاصِّ ضدَّه، وعلى هذا فالقصدُ في بعضِ الأحيان يكونُ إبلاغُ المُرادِ أو إيهامُ ضدِّه.

وإذا كانت الفقرات لتأمُّلِ السياقين اللغوي وغير اللغوي فإنهما يتسعان هنا اتساعًا أكبرَ من غيرِهما؛ لسبرِ أغوارِ قصدٍ لا يبينُ إلا بسياقٍ مليءٍ بإعادةِ الضبطِ ومراجعاتِ الأحكامِ من جهةِ اللغويّ، ومليئًا بالأحداثِ التي كُشِفَ بها سترًا تمالأ عليه المُرسِلُ والمُرسَلُ إليه خرجَ على أعرافِ العامَّةِ من جهةِ غير اللغوي.

وهذا معناه أنَّ هناك صلةً وثيقةً جدًا بينَ مُحدِّداتِ السياقِ بأنماطِه، وبينَ المهامِّ الإنجازيَّةِ المقصودةِ من القولِ.

حاولَ البحثُ كثيرًا أن يرسمَ مُخطَّطًا بيانيًا تكونُ قيمُ عناصرِهِ ذاتَ عَلاقةٍ تناسبية بينَ: (القصدِ، وإنجاز القول، وعموم الرسالةِ أو خصوصِها، والسياقِ الذي يوجّهُ إلى القصد).

لكنَّ البحثَ وجدَ صعوبةً كبيرةً في التعبيرِ عن هذه العلاقةِ بمخطَّطٍ، ومرجعُ ذلك إلى تداخلِ هذهِ القيم تداخلًا شديدًا، وخاصةً أن جميع القيم تُمثِّلُ تداخُلًا تكامُليًّا لا تبايُنيًّا؛ لذا لجأ البحثُ إلى التعبيرِ عن هذه المسألةِ القِيَمِيَّةِ بهذه المعادلة:

معادلة قيميَّة للسياق

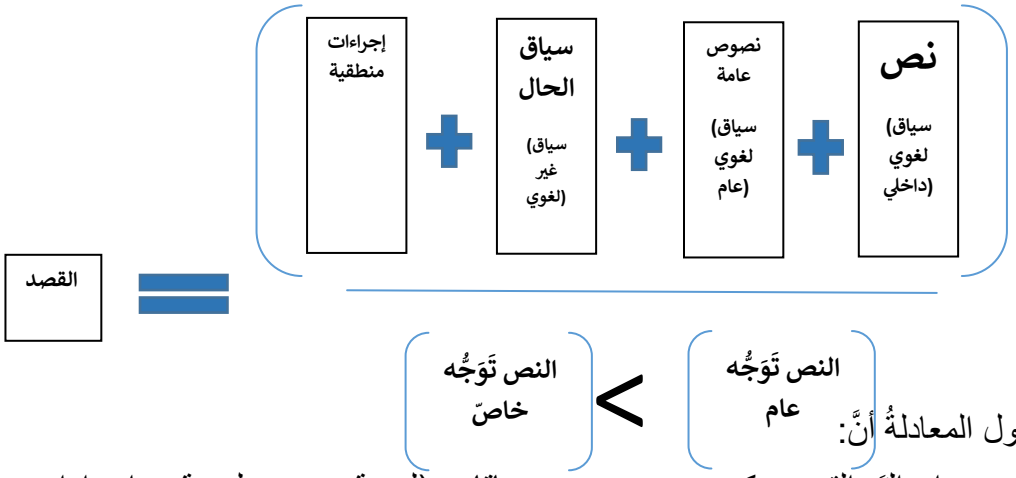

تقول المعادلةُ أنَّ:

- إدراكَ القصدِ يكون من مجموعِ سياقاتٍ (لغوية، وغير لغويةٍ، وإجراءاتٍ منطقيَّة يمكن البرهنةُ بها على صحَّةِ القصد).
- قيمةَ هذه السياقات والاحتياجَ إليها يزيد أو ينقص بقدرِ عمومِ أو خصوصِ المتلقي المقصود.
- علامةَ (أكبر من)[1] تدلُّ على أنَّ ناتجَ السياقاتِ المفسِّرةِ للقصدِ تكون أقلّ إذا كان التوجه عامًّا (لمتلقٍ مقصود)، وتكونُ أكبر إذا كان التوجُّه خاصًّا (لمتلقٍّ غير مقصود).
- السياقَ كلُّ ثابتٍ[2]يُحتّكمُ إليه لإثبات صحَّة قضيَّة[3].

قد عرض البحثُ فيما مضى لمفاهيم السياق وأنواعه وإجراءاته، وإمكاناته في الكشف عن القصد وحراسته.

وقد بيَّن ما مضى تشعُّبَ أدواته وحاجات النصّ إليه في بيان القصدِ تشعُّبًا شديد التداخلِ والتكامل، وصلَ إلى حدٍّ تعذَّرَ معه تعريفُه سابقًا إلا من جهة ما يؤدّي إليه، وهو منجزه (القصد) الذي يُستدعى من أجله.

وقد بدا جليًّا أنَّ أحدًا من هذه التعريفات السابقة العامَّة أو الخاصَّة لا تصلح أن تكونَ حدًّا للسياق، ومرجعُ ذلك إلى أنها حدودٌ لأحوالٍ يقع عليها، ولِمَا يكونُ للسياق لازمًا.

[1] علامة أكبر من هنا تشير إلى أنَّ احتياجَ النصّ إلى السياقات يكونُ أقلَّ إذا كان المتلقي المقصودُ عامًّا، وأكثر كلما كان المتلقي المقصود خاصًّا، والبحث اعتمد العلامة لعقد علاقة نسبيَّةٍ بين المتلقيين العامّ والخاصّ، واحتسبَ بها ما يكونُ في معادلة حسابيَّةٍ عند القسمة على عددٍ أكبرَ فيكون الناتج أقلَّ مما لو قسم على ما هو أقلُّ منه

[2] (دالةٍ أحاديَّة المعنى، ضابطٌ من ضوابطِ الضمّ، حالٍ خارجيَّةٍ صادقةٍ، إجراءٍ منطقيٍّ صادق).

[3] كأن يُستَدَلَّ به على الدلالات المقصودةِ أوِ الزائفة التي تنتجها دوالٌّ متعددةُ الاحتمالات.

- فقولهم: (السياق هو القصد) تعريفٌ له بمنجَزه، وبما يوصِلُ إليه، وكأنَّ المُعرّفَ أراد أن يقول إذا تمَّ السياقُ كان القصدُ، ومن ثمَّ فإنه ليس حدًّا لكُنْهِ السياق ولا مرآةً لذاته، وإنما تعريفٌ لأحد لوازمِه، وهو سياقُه للقصد، والكشف عنه، والحراسة عليه.
- وقولهم (السياق كلُّ ما ساق إلى القصد) فإنه أقرب تعريف يصلح للتعبير عن كنْهِ السياق، ولكنه مردود من جهاتٍ:

1- (ما) عامَّةٌ دالَّةٌ على عموم ما يسوق إلى القصد، ولكنها ليست دالَّةً بحالٍ على طبيعة ما يصلح للاعتماد عليه سياقًا، وما لا يصلح،

2- ويبقى سؤال هامٌّ لا يجيب عليه التعريف، ما مادَّةُ ما يسوق إلى القصد؟ ما طبيعته؟ ما ضابطه؟ ما لازمه، ما الشرط الذي يكون به السياق سياقًا، وتبقى ما عامَّةً دلَّت على أن كل ما ساق إلى القصد سياقٌ، ولكن متى يصحُّ أن يُقبل سياقًا، ومتى لا يصحُّ، ومن ثم فإنه لا يدلُّ على كنه السياق وذاته، ولو كان نجح في ذلك لأجاب عن ذلك جملةً واحدة.

- وتعريفات السياق اللغوي بأفراده؛ الصوت والكلمة والجملة والنص، والسياق العام، ثم السياق غير اللغوي بأفراده، ثم السياق الثقافي، والسياق الحارس على الدلالة بأفراده؛ وهو إجراءاتٌ ذهنيةٌ تفرض سياجًا من القبول والرفض، كل هذه الأنواع التي تُستدعى بطريقة مدبرة ومخطط إليها أثناء بناء الكلام قد تم تعريفُها تعريفًا يؤدي إليها ويعرب عن ذاتها، لكن لا يمكن أن يُتخذ تعريفًا للسياق؛ فلا يمكن أن يُستدل مثلًا على الإنسان بتعريف شَفَتِه أو عينيه، وكل هذه الأنواع تُستدعى بطريقةٍ غاية في التداخل والتكامل، واستدعاؤها يكون معلَّقًا على الحاجة إليها، لا يزيد عليها، كلُّ هذا ألبس على البعض أن يعرّف السياق بهذه الأفراد، وأن يتهموه أن دوائره السياقية تتعدد ولا تُحدُّ، والأمر خلاف ذلك؛ إذ لا يمكن لنص بليغ أن يتم بناؤه إلا في حدود دوائرَ سياقيةٍ محددةٍ تمام التحديد، وأن أية دائرةٍ تنحرف عما وضعت عليه تؤدي إلى خلاف القصد، بل وتقديم المشهد معكوسة أحيانًا.

فإذا تأملنا دائرة سياقية وهي حركة الإعراب وهي حركةٌ قصيرةٌ في المثال التالي:
(ضرب زيدًا عمروٌ) إذا كان هذا الكلام بُنِي لنقل مشهدٍ ضرب فيه زيدٌ عمرًا، فإن اختلال استخدام الحركة في غير موضعها؛ موضعَ حركة إعرابِ عمروٍ، وكان حق القول: (ضرب زيدٌ عمرًا)؛

فإن المثال قد أدى إلى الإخلال بالقصد والمؤدَّى، وأعطى للمتلقي المشهدَ معكوسًا؛ فصار الضاربُ زيدٌ مضروبًا، وصار المضروب عمروٌ بذلك ضاربًا، هذا كله حدث على مستوى حركةٍ قصيرة، فما بال دائرة سياقية على مستوى كلمة، أو جملة، أو نص، أو متممٍ خارجيّ، ومن ثم فإن البحث لا يقبل أبدًا أن تبقى أيُّ دائرة سياقية مهما دقت محملَ احتمالٍ أو محلَّ قول باحثٍ أنها لا تحدّ.

ولكن ما ردَّه الباحث من جهة أن السياق لا يقبل الاحتمال، ولا يقبل أن دوائره لا تحدّ ظاهرُه التعارض، وهو موضعُ نظرٍ، إذا ما راجعنا الكلامَ البليغَ فوجدنا أن أعظم نصٍّ بلاغيٍّ، وهو كتاب الله حمَّالُ أوجهٍ، ثمَّ إذا نظرنا في اللغة الشعرية وجدناها تومض بدلالاتٍ شتى لا يمكن أن تُحصرَ ولا يمكن أن تخضع لنظرية المؤدَّى الواحد؛ ومن ثم فإن في المسألة هنا ظاهر تناقض وتعارض؛ فكيف لسياقٍ يقول البحث أنه يجب أن يكون محدَّدًا تمام التحديد أن ينتج نصًّا حمَّال أوجهٍ، أو لغةَ شعرٍ عديدةَ الصور والتخييلات، ومن ثم فإن الظاهر هنا أن السياق كما قيل: لا يُحَد، أو أنَّه يقبل الاحتمالات، و من ثمَّ ينتج نصًا متعدد الاحتمالات، أو حمَّالًا لأوجهٍ.

وهذا كله لا يصحُّ من جهاتٍ.

1- الأوجه معانٍ أو دلالاتٌ والدلالاتُ ليست سياقاتٍ وإنما هي ناتج السياقات.

ولزيادة التوضيح يكون إنتاج النص لدلالاتٍ وأوجهٍ عدة من ثوابت، ولكن أحد القيم المنتجة للمعنى قيمة معلقة، والقيمة المعلقة قيمة لا تعطي ناتجًا مباشرًا لأن ناتجَها معلقٌ بقيمة قبليةٍ، وتتعدد نواتجها بتعدد القيم التي تتعلق بها، والمثال على ذلك: معادلة لعمليةٍ قِيَمِيَّة لأجر عامل:

1 + ص = ...

هذه معادلة واحدة قد يكون لها مائة ناتج إذا كانت ص قيمة معلَّقة بقيمٍ أخرى، كأن تكون معلقة بشروط.

و (ص) هي القيمة المعلقة بشروط الأجر.

فـ (ص) ستكون قيمتها خمسة جنيهات إذا توفر شرطٌ وهو عمله فترةً واحدة، و 15 عشر جنيها لفترتين وهكذا.

وهذا معناه أن ص قيمة معلقة بشروط، وبتحقق كل شرط تتغير قيم المعادلة، 6 , 16 وهكذا.

وكذلك الجملة القادرة على إعطاء دلالات وحملِ أوجهٍ، يكون بها قيمة إبلاغية مُعلَّقة.

نحو (حمالة الحطب) في قوله تعالى: ﴿ گ گ گ ﴾[1].

(حمالة الحطب) صاحبتا تعدد أوجه المعنى في الآية.

كونهما قيمتين معلقتين إما (بما كان) فيكون تعبيرًا عن حالٍ مضى، أو معلقة (بما سيكون) من حالها في النار فيكون تعبيرًا عن حالها المستقبل من جزاءٍ تلقاه في الآخرة من جنس عملها في الدنيا.

فليس معنى تعدُّد النواتج انعدامَ الثابت، أو جَعْلَه عَرَضًا للاحتمالات بدون ضابط، بل تعدَّد الناتج يكونُ بالابتناء على قيمةٍ معلَّقةٍ على ثوابت، بل كنا سنعدِمُ جميع النواتج إذا انتفتِ الثوابت، ومن ثمَّ يبقى البحثُ على أصله: (السياقُ كلُّ ثابتٍ يُحتَكَمُ إليه لإثبات صحة قضية).

وبهذا عرَّفَ البحثُ السياق بكُنْهه، إذ لا يكونُ السياقُ سياقًا إلا إذا كان مرجعيَّةً، وكل مرجعيَّة لا يمكن الارتدادُ إليها إلا إذا كانت ثابتًا، وبهذا عرَّفه بما لا يكونُ إلا به، إذ ينتفى السياق إذا انتفى الثابت.

[1] سورة المسد، الآية (4).

الخاتمة

قدَّم البحث رؤيةً عن السياق، إذ عرَّفه بأنَّه كلُّ ثابتٍ يُحتكم إليه لإثبات صحَّة قضيَّة، وكان مسعاه أن يقدِّمَ لسجلِّ السياق تعريفًا عن كُنهِه ومادتِه وطبيعتِه، وهذه الرؤية وليدةُ كلِّ أصلٍ وما يتفرَّع عنه، فلا يمكنُ لفرعٍ أن يُنبتَ إلا من أصلِه، ولا يمكنُ أن نقولَ أنَّ فرعًا تشعَّبَ واتَّخذَ مسالكًا هنا وهناك وهو مُنبَتٌّ عنه، بل إنَّ تفسيرَ كلِّ مادة نشأ منه، فاستقام أو شذَّ به عائدةٌ إليه، بل كلُّ ذرةٍ في مادَّته يمكن الرجوع بها إليه.

وقد بيَّنَ البحثُ قصورَ ما جاء من تعريفات السابقين للسياق، ودلَّل بأكثرَ من دليلٍ على عدمِ ثبوتِها، وعارَضَ ما جاء من شبهة تحمُّل السياق للاحتمالِ، إذ دلَّل البحثُ بأكثر من دليلٍ على خطورة هذا الرأي، وعدم ثبوته، وأكَّد على أنَّ النصَّ متغيّرٌ لا يمكن ابتناؤه إلا باعتمادِ الثوابت والانطلاق منها.

المصادر

الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤ م

أصول السرخسي، بو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، 1413 ه

بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمّد العمران، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير (جـ ١ - ٥)، محمد أجمل الإصلاحي (جـ ١ - ٢)، جديع بن محمد الجديع (جـ ١ - ٥)، دار عطاءات العلم، الرياض، ط 5، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي، تحقيق، محمد اليونسي، إبراهيم عطوة، دار أم القرى

التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط 1، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ص 195

دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تحقيق، محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط 3، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط 1، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.

معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق/ أ. د محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م

المراجع

أصول الفقه، الشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، 2002 م

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر الساعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي

الخطيئة والتكفير، د/ عبد الله الغذامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1998

دلالة السياق، ردة بن ردة بن ضيف الله الطلحي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى

دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه: د/ كمال محمد بشير، مكتبة الشباب، الأردن

معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل، ط 1، عالم الكتب، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

مقدمة في نظرية البلاغة النبوية، السياق وتوجيه دلالة النص، للأستاذ الدكتور/ عيد بلبع بلنسية للنشر والتوزيع، ط1، 1429 -2008.